

المحتوى

النشرة الوصفية

- ٣ (١) صناعة التبغ والإسلام
- ٥ (٢) التهديد الذي تمثله القيود المفروضة على التدخين في الأماكن العامة، وقضية ETS: صناعة التبغ تحارب هذه الخطط
- ١١ (٣) تأثير صناعة التبغ على معايير اختبار السجائر ومواصفاتها في الشرق الأوسط
- ١٧ (٤) جهود صناعة التبغ لمحاربة وتعديل اقتراحات زيادة الضرائب
- ٢١ (٥) الاستنتاج

١- صناعة التبغ والإسلام

فلنعمل على وضع نظام يتيح لشركة فيليب موريس قياس الاتجاهات السائدة حول قضية التدخين والإسلام، ولنستعرف القيادات الدينية الإسلامية التي تعارض التفسيرات القرآنية التي تحرم التدخين، ولنعمل على تعزيز آراء هذه القيادات.

**فيليب موريس،
١٩٨٧**

ما تزال صناعة التبغ تشعر بالقلق إزاء تأثير الإسلام في منطقة الخليج، إذ يخشى المسؤولون عن هذه الصناعة من استغلال الإسلام من قبل السلطات الصحية والنشطين الدينيين في الدعوة إلى الامتناع عن التدخين في المنطقة وتشجيع إصدار التشريعات التي تقيد أنشطة صناعة التبغ. فعلى سبيل المثال، ينص تقرير ميداني أصدرته في المملكة العربية السعودية هيئة Brown & Williamson في ١٩٨٤ على أن "الضغط الذي يمارس ضد التدخين مستمر، فخطب الجمعة في المساجد تعلن صراحة أن التدخين حرام". غير أن كاتب هذا التقرير على ثقة من أن "هذا أمر شكلي بحيث ولن يتخذ إجراء في هذا الصدد، وذلك لأن التدخين لم يحرم تحريماً صريحاً كالخمر والخنزير^(١)، وما إلى ذلك، ومن ثم لن تصدر تشريعات بتحريمه. وبالرغم من ذلك وأصلت صناعة التبغ رصد المنشورات والتصريحات التي تدور في هذا الإطار للتأكد من أن التعريفات المتشددة للحرام لم تلق القبول بعد.

وفي نفس الوقت دعت شركة فيليب موريس في مسودة خطة أعدتها في ١٩٨٧ إلى "تحسين وسائل الجدل" حول "القضية الرئيسية" المتعلقة بالتدخين والإسلام. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات ذات الأولوية لشركة فيليب موريس في العمل على وضع نظام يتيح للشركة قياس الاتجاهات السائدة حول قضية التدخين والإسلام، واستعراض القيادات الدينية الإسلامية التي تعارض التفسيرات القرآنية التي تحرم التدخين، والعمل على تعزيز آراء هذه القيادات^(٢). وحرصاً من الشركة على تجميل صورتها أمام القيادات الدينية، أعلنت عن تقديم تبرعات خيرية للمؤسسات الإسلامية، مثلما حدث في ١٩٨٩ عندما حظيت المساهمات التي قدمتها شركة فيليب موريس لبنيت القرآن، وهو مؤسسة ثقافية في البحرين، بتغطية إعلامية مكثفة في بلدان الخليج. غير أن هذه المشاعر المرهفة من قبل الشركة لم تزد على ذلك. وفي ١٩٩١ أرسل السيد بارودي إلى السيد روبين ألين سكرتير META مذكرة تتعلق بمسودة قانون العمل الطوعي في دولة الإمارات، جاء فيها أن "شركة فيليب موريس تفضل أن تحتفظ بحقها في القيام بحملات ترويجية خاصة خلال شهر رمضان" واقترح فيها بدلاً من ذلك أن "تتخلى الشركات عن الدعاية في دور السينما خلال الشهر الكريم".

وفي ١٩٩٥ قامت مؤسسة Brown & Williamson بخطوة أخرى، إذ تم رسم خطة للقيام بحملة دعابة للترويج لأنواع التبغ الخفيفة التي تنتجها. وكثت المؤسسة تأمل في أن يتحول المدخنون في

^(١) جاء في مذكرة شركة فيليب موريس في ١٩٨٨ تحت عنوان "مطلبات الدعم" مائل: "الإسلام - دعم JLB/BGB من خلال مشروع للصدى لثقافى لثى تحرم التدخين" (مطلبات الدعم لمطلوبة من S & T ومن R & D في ٨٨٠٠٠٠، PM - 2308 - 2501152305/2308HTTP://www.pmdocs.com/getallimg.asp?2501152305 - 2308 - ? DOCID=)

بلدان الخليج إلى السجائر الخفيفة بدلا من الإمتناع الكامل عن التدخين في شهر رمضان. وتبرر الشركة ذلك في أنه بعد الإمتناع عن التدخين طوال ساعات النهار فإن حصول المدخن على جرعة قليلة من النيكوتين من سيجارة خفيفة سيكون أكثر ملاءمة. وتركز حملة الدعاية على نزوع المدخنين خلال شهر رمضان "إلى تطهير أديانهم"، مع استغلال فرصة تقليل الشركات لإعلاناتها عن السجائر خلال شهر رمضان:

مذكرة لترويج أنواع التبغ الخفيفة في رمضان:

إن شهر رمضان الكريم هو شهر الصيام الذي يرجى فيه ضبط النفس وتطهير البدن. ولذلك فهو الوقت الذي يحاول فيه المسلمون أن يحيوا حياة صحية، بل يحاول كثير منهم الإقلاع فيه عن التدخين. ويحظر على الصائم التدخين أثناء ساعات النهار وحتى غروب الشمس في نحو السادسة والنصف مساء، ومن ثم يمتنع المدخنون عن التدخين نحو ١٤ ساعة.

وعلى ذلك من المنطقي أن نفترض أنه بعد هذه الفترة من الإمتناع عن التدخين تكون مستويات القطران والنيكوتين في أنواع التبغ الخفيفة أكثر قبولا من قبل المدخنين بالمقارنة مع الأوقات العادية.

فإذا أضيف إلى ذلك رغبة الصائم في أن يحيا حياة صحية فإن ذلك يتيح الفرصة للمدخنين للتحويل إلى التبغ الخفيف.

كما يشهد شهر رمضان انخفاضاً ملموساً في مستوى الدعم أو النشاط لأنواع التبغ المتقسمة (سواء في الدعاية أم في أماكن البيع) مما يتيح لنا أن نحقق مزيداً من الميادة في السوق بقليل من التمويل.

ملاحظة: بما أن رمضان هو الشهر المقدس لدى المسلمين، فمن المهم جداً ألا تؤذى مشاعر عملائنا الممولين، أو الجهات المشاركة في تجارة التبغ، أو السلطات الدينية في المقام الأول.

وأخيراً عند النظر في الخيارات المطروحة يتعين علينا أن ننظر في كيفية ربط هذه الخيارات بمفهوم الظلال الخفيفة. فأحد هذه الخيارات هو أن نلمح مثلاً إلى أن رمضان هو أفضل وقت للتحويل إلى تدخين أصناف التبغ الخفيفة المنخفضة في مستوى القطران U.L.T.

أعراض الاتصال: ALT / BTL

- التوعية بمجموعة الأصناف الخفيفة.
- تنويع الأصناف التي تدرج تحت مجموعة التبغ الخفيفة بوصفها الاختيار المنطقي والملائم.

دور أنشطة الاتصال: إقناع المدخنين ذوي المذاق العالي بأن شهر رمضان هو الوقت الأمثل للتحويل إلى الأصناف الخفيفة.

الجمهور المستهدف: جميع مدخني السجائر ذوي المذاق العالي (العرب).

الشعار: شهر رمضان هو الوقت الملائم للتحويل إلى السجائر الخفيفة.

الدعم: مجموعة كاملة من أصناف التبغ البريطانية والأمريكية الخفيفة، المتميزة من حيث المذاق والنكهة والسعر والشكل.

اعتبارات مبتكرة: يتعين تحسين مفهوم "الظلال الخفيفة" المبتكر القائم.

الوقت: فوراً

المنطقة الجغرافية: جميع بلدان الخليج. ولذلك يجب أن تتوفر القدرة على ترويض التبغ في السعودية بدون ذكر أسماء أصناف التبغ ولا نسبة للقطران والنيكوتين ولا أصناف السجائر، وما إلى ذلك.

٢- التهديد الذي تمثله القيود المفروضة على التدخين في الأماكن العامة،

وقضية ETS: صناعة التبغ تحارب هذه الخطط

جاء في دراسة سرية قام بها معهد التبغ في ١٩٧٨ أن التدخين السلبي من القضايا التي تلقى اهتماماً متزايداً من قبل الجماهير بل وتمثل "أخطر تهديد لصناعة التبغ". وقد حاولت صناعة التبغ في جميع بلدان الشرق الأوسط محاولات الحكومات منع التدخين في الأماكن العامة، وذلك باللجوء إلى وسائل الضغط الخفية، وحملات العلاقات العامة، ونشر دراسات حول الموضوع تستهدف الدعاية لصناعة التبغ، وبتخاذ جميع الخطوات الممكنة "لإعادة الثقة للمدخن".

وتحتوي خطة ETS التي أعدت في آذار / مارس ١٩٨٧ لإقليم EEMA لشركة فيليب موريس على ملخص موجز لفكر صناعة التبغ حول قضية ETS والاستراتيجية التي ستتبعها الشركة لمحاربة فرض قيود على التدخين في الأماكن العامة.

الإطار العام والأهداف

يتمثل التهديد الأولي الذي تمثله قضية ETS في إمكانية تحويل غير المدخنين إلى أعداء للتدخين، بل وإضعاف درجة قبول المجتمع للتدخين.

الأهداف

- مقاومة فرض القيود على التدخين؛
- إعادة الثقة للمدخن؛
- استمرار الدفاع عن منتجات التبغ.

وثمة هدفان فرعيان آخران لا غنى عنهما، هما:

- نقض الرأي العلمي والشعبي القائل بأن التدخين السلبي ضار بالصحة؛
- استعادة القبول الاجتماعي للتدخين.

الاستراتيجية

إيجاد رأي موثوق به للتأثير على العناصر الآتية وتوجيهها:

- المواقف الشعبية؛
- المواقف السياسية؛
- المؤسسات المهنية؛
- الجهات المعنية (مثل شركات الطيران، واتحادات العمال، وجمعيات الفنادق والمطاعم).

وتتحقق هذا التأثير المنشود لا بد من إقامة علاقات مع بعض الجهات الإعلامية المستهدفة (مثل الصحف العلمية، والرسائل الإخبارية العمالية)، ومع قنوات اتصال منتقاة (مثل منظمة IATA، ومنظمة العمل الدولية) والاستفادة من هذه الجهات.

ويمكن الحصول على الآراء الموثوق بها بطريقتين:

- استعراض وتنقيف ودعم طرف ثالث من أبناء المجتمع موثوق به للتحدث في مجال السموميات البيئية؛
- رعاية البحوث المحلية في مجال تلوث الهواء، مثل قياس جودة الهواء في الأماكن المغلقة وفي الطائرات.

المواد المطلوبة

- توظيف وتوجيه موظفين مكثبين في مجال ETS (مثل الاختصاصيين)؛
- إقامة علاقات عمل مع الخبراء في ETS غير المرتبطين بصناعة PM؛
- تقوية النقاش الدائر حول ETS؛
- المشاركة في الجلسات الإعلامية حول ETS وصناعة PM التي تستهدف القيادات الحكومية؛
- دعم جهود ETS NMA بالمدخلات العلمية PM؛

ضرورة الحصول على معاونة من صناعة التبغ PM N.Y.U.S بغية:

- ضمان توافر خبراء ETS لعرض البحوث والتحدث في الحلقات العملية حول ETS التي لا تنظمها صناعة التبغ؛
- توفير وسائل الإنذار المبكر لخطط واستراتيجيات WHO ETS (ولاسيما لتكثيرها على الخطط الصحية الوطنية)؛ وإعداد المواد الإعلامية الدعائية وتنظيم المناسبات الإعلامية (مثل عتاك المدخن الأمريكية) لمواجهة المعارضين؛ وتنشيط الوفود الحكومية الأمريكية لإتاحة الرقابة الدقيقة على أنشطة منظمة الصحة العالمية والتمويل الذي تقدمه (وفي حالة EBMA ينصب التركيز على المكاتب الإقليمية للمنظمة في الإسكندرية، وبرايفيل وكوينهاجن).
- عقد اتفاقية صناعية لتوسعة نطاق دستور ومواد هيئة Infotab بما يتيح لها ممارسة الضغط على المنظمات الدولية (مثل منظمة العمل الدولية) والتحدث علانية عن قضية ETS.

وفي بلدان الخليج يرى المسؤولون عن صناعة التبغ أن وسائل الإعلام والسلطات المسؤولة عن الصحة العمومية هما المصدران الرئيسيان للمعلومات "الممتوردة" حول ETS. ويعتقد المسؤولون عن صناعة التبغ أن السلطات الصحية كانت تحصل على الدراسات العلمية التي تجرى في البلدان المتقدمة حول ETS عن طريق المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف أو مكتبها الإقليمي لشرق المتوسط، وهي دراسات يشكو المسؤولون عن صناعة التبغ من أنها "لا يثار جدل حولها في العادة ولا تنتقد من قبل المؤسسات العلمية والصحية المحلية سواء على المستوى الرسمي أم على المستوى الفردي". وفي نفس الوقت أصيبت صناعة التبغ بلحباط من جراء قيام وسائل الإعلام المحلية والإقليمية بإحداث "تأثير ملموس بنشرها مقالات منقولة عن وسائل الإعلام الغربية حول ETS" مقتبسة من التقرير الأمريكي "US Surgeon General's Report" أو من دراسات علمية أخرى. وبالرغم من إقرار منع التدخين في المكاتب الحكومية والمستشفيات والشركات الخاصة، إلا أن ذلك لا ينفذ بحزم. وثمة أمر آخر أكثر تشجيعاً

للمسؤولين عن صناعة التبغ ألا وهو اعتقادهم 'بوجود فروق أساسية بين الأسلوب الغربي والأسلوب المنتهج في بلدان الخليج للتعامل مع الحقوق والحريات الشخصية. فغير المدخنين في بلدان الخليج أكثر تسامحاً في "حقوقهم الشخصية كغير مدخنين" أو أقل دفاعاً عنها، بالمقارنة مع غير المدخنين في الولايات المتحدة أو أوروبا. ويأخذ هذه العوامل في الحسبان، حددت الخطة التي وضعتها شركة فيليب موريس في عام ١٩٨٧ "ETS PLAN 1987" لبلدان الخليج هدفين رئيسيين، هما:

(أ) مقاومة فرض قيود على التدخين في الأماكن العامة وأماكن العمل.

(ب) تقليل الأضرار التي تحدثها التقارير الإعلامية على ثقة المدخنين، ففي بلدان الخليج تترعرع ثقة المدخن بعوامل أخرى خلاف الاهتمامات الصحية؛ كما أن القيود المطبقة التي فرضتها الحكومات والضغط الذي يمارس من الزملاء، على أسس دينية، يؤديان دوراً ملموساً.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتزم الشركة تنظيم "جلسة إعلامية حول ETS تشارك فيها وسائل الإعلام في البلدان العربية وبلدان خليجية معينة لنشر "تفنيدي" لمقالات نوعية تدور حول التدخين والصحة". أما المقالات التي تناقش الأسس العلمية وراء فرض القيود على ETS فسوف تقوم بغرسها في وسائل الإعلام المحلية هيئة Radius / Leo Burnett and Tihama التي تعمل في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاستفادة من الخدمات الدولية للمعلومات المتعلقة بعلوم التبغ "ITI" "International Science Information Service". ولتنفيذ هذه الخطة، تعتزم الشركة الاستفادة من خبرة اختصاصي في قضية ETS لتقديم معلومات تستهدف الأسواق والمسؤولين الصحيين في بلدان الخليج (على أن تكون المعلومات مناسبة من حيث أسلوب النقاش، واللغة المستخدمة، ودرجة التعمق) وعلى أن يكون نفس هذا الاختصاصي مستعداً لتناول القضايا الأولية المتعلقة بالتدخين والصحة". كما يستلزم الأمر تعزيز النشاط الإعلامي للشركة في منطقة الخليج، وذلك "بتعيين مسؤول تنفيذي كبير في الشؤون العامة للشركة في البحرين للمساعدة في تنسيق الأنشطة المتعلقة بالتدخين والصحة ETS". وأخيراً، حتى تكون الشركة في بر الأمان، "عليها أن تحصل على الرأي القانوني لهيئة EBMA حول إمكانية تنظيم جلسات إعلامية حول ETS للمسؤولين الحكوميين تعقد خارج البلدان وذلك إذا ما صارت الجلسات الإعلامية التي تعقد داخل البلدان غير مرغوبة أو غير عملية".

لقد سعت صناعة التبغ معياً حديثاً لكي توصل رسالتها حول ETS إلى وسائل الإعلام. وكان من أنشطتها الأكثر نجاحاً في بلدان الخليج تصوير القيود المفروضة على التدخين في الأماكن العامة على أنها انتهاك لحقوق المدخنين. ويتضح ذلك من رسالة شركة فيليب موريس التي أرسلها بالتلكس جورج ل. نصيف إلى كيث وير وجاء فيها ما يلي:

بما أن رد الفعل الفوري لوسائل الإعلام كان في صالح حقوق المدخنين، فمن المؤكد أن الدكتور العوضي سوف يستخدم ETS كأحد أسلحته ضد الضغط الذي نمارسه. لقد أبدى الإعلام تعاوناً بالغاً، ولذلك فقد طلبت مقابلة رؤساء تحرير الصحف الكويتية. وفي ضوء نتائج محادثاتي معهم نأمل في تنظيم مقابلات أخرى للمتابعة، ويمكننا البدء بتنظيم جلسة إعلامية حول ETS لوسائل الإعلام الكويتية. وبلا شك سوف يقوم الإعلام الكويتي بتوصيل وجهة نظرنا حول ETS إذا وضعت في الشكل الملائم.

كما سعت شركة فيليب موريس من خلال إحدى شركاتها الإعلامية الفرعية Intermarkets إلى "الإعلان في وسائل الإعلام الخليجية والعربية عن اللقاءات التي يقوم فيها أحد الخبراء بتقديم معلومات حول جودة الهواء في الطائرات والوثائق التي طرحت في مؤتمر IFAA الذي

عقد في بروكسل في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر. وقد نجحت إدارة الشركة خلال هذا الصيف في حث وسائل الإعلام الخليجية على الإعلان عن سياسة شركة سويس إير التي تستهدف الاستمرار في توفير مقاعد للمدخنين على طائراتها". لقد ظلت صناعة التبغ تراقب عن كثب أنشطة منظمة الصحة العالمية حول قضية ETS. وقام جيفري فيليبس، مستشار الشركة المكلف برصد أنشطة مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط، بمتابعة أنشطة الدكتور موجيباي منير إدارة الوقاية من الأمراض ومكافحتها في المكتب الإقليمي (والمستشار الصحي العام السابق لشاه إيران الراحل)، والذي كان "مسؤولاً عن برامج مكافحة التدخين - وهي القضية الرئيسية التي تركز عليها ETS". كما واصلت شركة فيليب موريس تزويد كبار المسؤولين الصحيين في بلدان الخليج بمعلومات حول ETS وبأوراق تتعلق بتفضية جودة الهواء في الطائرات، قدمتها الشركة القنصلية الأمريكية Corington & Burling. وفي إطار الجهود المبذولة في هذا الصدد، تتعاون فروع الشركة في الشرق الأوسط مع ستييف بارشر^(١) لإصدار كتيب باللغة العربية بحلول منتصف عام ١٩٨٩، يشتمل على أسئلة وأجوبة حول قضايا التبغ".

ومن "القضايا والتهديدات الرئيسية" التي حددتها META في خطة عملها للثلاثية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ "التهديد الذي يمثله تقييد أو حظر التدخين في أماكن العمل، أو الأماكن العامة، أو الطائرات أو أماكن الضيافة. وللتصدي لهذا "التهديد" شرع أعضاء META في ما يلي:

- مواصلة وتعزيز جهود الاتصال مع ETS MEMAC's بغية تعزيز التغطية المتوازنة للجدل الدائر حول التدخين في الأماكن العامة، مع تركيز هذه الجهود على المنشورات الإدارية والسياحية والتجارية.
- دراسة أو، إذا أمكن، تنظيم حملة لإرسال خطابات مباشرة لأصحاب الأعمال الخاصة في بلدان الخليج لإبلاغهم بوجهة نظر صناعة التبغ في معارضة تقييد أو حظر التدخين في أماكن العامة.
- فتح قنوات اتصال مع المنظمة العربية للنقل الجوي التي مقرها عمان، وتنمية هذه العلاقة بحيث يتم من خلالها إيصال وجهات النظر أو الحلول التقنية أو العلمية للمشكلات المتعلقة بجودة الهواء داخل الطائرات إلى بلدان الخليج وشركات الطيران العربية.

وقد تم تنقيح هذه الاستراتيجية وشرحها في "خطة تحليل وعمل" أعدها رويين بين في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ للعرض في اجتماع عقد في دبي شاركت فيه شركات META وموزعوها. ويحتوي الملحق ١ على نسخة من هذه الوثيقة نظراً لتعقد الخطة ونظراً لأن هذا الاجتماع جمع جميع الممثلين الرئيسيين في مكان واحد. كما تنضم هذه الوثيقة بالأمته "إذ يدعو مثلاً إلى دعم الجدل العلمي الزائف" و "الحد من الضرر" فضلاً عن استهداف المسؤولين الصحيين في بلدان الخليج بالتحديد.

مؤتمر القاهرة المعني بجودة الهواء في الأماكن المغلقة، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣

كما هو الحال في العديد من الأماكن تسعى صناعة التبغ إلى إقحام نفسها في الاجتماعات العلمية المستقلة. وتبين سلسلة من المذكرات حول ما يسمى بمؤتمر القاهرة المعني بجودة الهواء في الأماكن المغلقة، والذي عقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣، إلى أي مدى تنظر صناعة التبغ إلى مثل هذه المؤتمرات على أنها قنوات للعلاقات العامة (شاركت في رعاية المؤتمر هيئة

^(١) نائب رئيس شركة فيليب موريس في الوقت الحالي.

Indoor Air International التي لها ارتباط بصناعة التبغ). وقد كان موضوع المؤتمر "المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء"، ولوحظ بشيء من الإرتياح أن المتحدثين السليبي كان مجرد موضوع واحد من موضوعات عديدة في جدول أعمال المؤتمر. وكانت صناعة التبغ تعترم إشراك ثلاثة أو أربعة من المستثمرين في المؤتمر. وبالرغم من الأثر الواضح للمشاركة في مثل هذه المؤتمرات المفتوحة، إلا أنه يترتب عليها أيضا بعض المخاطر. ويوضح تشارلز ليمستر ذلك لمارك منصور زميله في شركة فيليب موريس:

دعني أؤكد لك أن هذا المؤتمر ليس مؤتمرا حتى نتحكم فيه، فلقد نظمته هيئة التدريس في جامعة عين شمس. إن لنا علاقات صداقة مع عدد منهم تمكننا من ممارسة مستوى متواضع من التأثير. ولكننا لا نستطيع (مثلا) أن نلغي الاجتماع، كما لا يمكننا أن نمنع المتحدثين عديمي الفائدة. فالحاصل أن منظمي المؤتمر لا بد أن يتحوا لكل من لديه دراسة أن يعرضها. ومن واقع خبرتي السابقة يمكنني أن أتوقع أن تطرح ورقة مخالفة أو ورقتين مخالفتين، ولكني أتوقع أيضا أن تنضم هذه الأوراق بالتواضع، بل عادة ما يتم تفرغ هذه الأوراق من محتوياتها بمجرد توجيه بضعة أسئلة. وعلى الرغم من كل ما قلته لك، ما يزال المؤتمر يمثل فرصة سانحة لنا، إذ سيتحدث فيه بعض أصدقائنا، بل يمكنهم عقد مقابلات والالتقاء بالمنظمين، وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نتمنى زيارتهم. لذلك أكون شاكرا لك بفضلك بإفادتي عما يلي: (١) هل نرغب في أن تُبذل هذه الجهود، (٢) وما الوسيلة المثلى التي تراها للقيام بذلك. علما بأن ذلك يجب أن يتم بعيدا عنا، فلقد استعنا في مثل هذه المناسبات في الماضي بموظفين محليين في العلاقات العامة، وكان نجاحهم يتوقف على كفاءة الشخص نفسه.

وبعد أربعة أيام أرسل ليمستر إلى منصور مذكرة أخرى تحمل أيضا إشارة "شخصي وسري" احتوت على تفاصيل أخرى حول المؤتمر وقائمة بالمهام المقرر القيام بها، جاء فيها:

نحن نحتاج إلى مساعدة بسيطة في مجال العلاقات العامة، من النوع الذي تطلبه أية جمعية علمية، على أن يتم ذلك بعيدا عنا. فنحن لا نريد أن نقوم بالدعاية للمؤتمر ذاته، ولا لجامعة عين شمس، ولا لكلية الطب، إلا عرضاً أو إذا استلزم الأمر الإعلان عن بعض المتحدثين. فقد تعرض في المؤتمر أشياء نريد لها أن تُتجاهل. إننا سوف نقدم عدداً من المتحدثين، ولكن سوف نركز على اثنين فقط، مع وجود اثنين آخرين احتياطيين. أما المتحدثان المختاران فهما جورج ليزلي وروجر بيرى. أما ليزلي فيعمل كاختصاصي في السموميات، وتولى قبل ذلك رئاسة قسم البحوث في شركة أدوية كبرى، كما يحاضر في كلية امبريال في لندن، ويرأس شركة (٣) Indoor Air International. وأما بيرى فيعمل أستاذاً للهندسة والعلوم البيئية في كلية امبريال في لندن، وتولى منصب كبير المشاورين في لجنة البيئة في مجلس العموم البريطاني، إلى جانب عمله كرئيس لمركز بيئي، كما أنه شخصية بارزة في اللجان الاستشارية الأوروبية، وما إلى ذلك. إن بيرى يعد أشهر الأسماء في الشؤون البيئية في المملكة المتحدة... إنني سوف أكون هناك لمتابعة سير الأمور، والإشراف على جميع الأنشطة، وما إلى ذلك، ومن ثم سيمكنني أيضا التعاون مع موظف العلاقات العامة. أما الشخصية الرئيسية الرسمية فهو ليزلي. إنني سوف أعرض ورقة بحثية حول تشريعات LED حتى لا أبدو مثل الشخص الغريب.

واقترح عقد مقابلات مع ليزلي وبيرى، سواء منفصلين أم مجتمعين فكل منهما يشد أزر الآخر. كما يمكنهما الإجابة عن الأسئلة التي تدور حول الصحة وجودة الهواء في الأسكن المغلقة. إنني أتخيل قصة تدور حول عالِمين بريطانيين بارزين يشاركان في مؤتمر دولي يعقد

^{٣٥} للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ليزلي وبيرى راجع إلى (IAI)، انظر مقالة ديفيد كونكار وبيكاتيل دي العونة "العمليات السرية" والتي نشرت في مجلة

في القاهرة حول تلوث الهواء، ويعرضان آراءهما حول هذه القضايا. إن عقد مؤتمر صحفي أمر جيد، غير إنني أفضل أن يُعقد في فندق أو في مكان آخر بعيد عن مكان عقد المؤتمر نفسه، حتى لا يعلم عنه غيرهما من المشاركين في المؤتمر فيطلبوا المشاركة في المؤتمر الصحفي.

فإذا أمكن تنظيم زيارات ودية للمسؤولين الحكوميين (أو بعبارة أخرى ممارسة ضغط غير رسمي عليهم)، فحسب ذلك. ويمكن أن يقوم ليزلي بهذه الزيارات في يومي ١٦، ١٧ أو يمكنهما القيام بزيارة معاً في يوم ١٤. ويمكنهما أيضاً إذا استدعى الأمر دعوة رئيس اللجنة التنظيمية المصري الذي يعمل أستاذاً في جامعة عين شمس، واسمه علي مسعود. إنني لا أحبذ مشاركة مسعود في هذه الزيارات إلا إذا كانت ضرورة بالفعل. كما لا أوافق مطلقاً على أن يتم أي اتصال مباشر بين مسؤول العلاقات العامة ومسعود.

وبعد شهر، ومع اقتراب موعد المؤتمر، كتب ليستر إلى جورج بانتوس يشدد على ضرورة أن تظل خطة التسلل إلى المؤتمر بعيدة عن الشركة:

لقد جرت مناقشات بيني وبين المسؤولين في شركة Intermarkets تبينت منها أنهم على قدر كبير من المهارة. وأمل في أن يتمكنوا من تنظيم زيارات يقوم بها بعض متحدثينا إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين. لقد قمت أيضاً بالتنسيق بين المسؤولين في Intermarkets وبين ضباط اتصالاتنا في جامعة عين شمس، والمفترض أن يكون هذا التنسيق قد بدأ بالفعل. بعبارة أخرى يبدو أن جهود موظف العلاقات العامة يسير بنجاح. إنني أريد أن أؤكد إنني أخبرت المسؤولين في Intermarkets بأن عملهم هو الجمعية العلمية. إن المنكرة سوف تذهب إلى الجمعية وجميع التعليمات سوف تأتي منهم. وأعتقد أن أهم شيء هو أن يظل هذا النشاط بعيداً عن الشركة وإلا أزعجنا ضباط اتصالاتنا المحليين ولوثنا رجالنا القيمين بالزيارات. لذلك أرجو أن تتذكر ضرورة مراعاة السرية. إنني أعلم بصدور قرارات منذ عهد قريب بمنع التدخين في المستشفيات، وأظن ذلك مجرد البداية. ولذلك أمل أن تتمكن من القيام بدور في هذا الصدد.

كما سعت صناعة التبغ سعيًا حثيثاً في عقد الثمانينات لمنع شركات الطيران في بلدان الخليج من حظر التدخين أثناء الرحلات. وقد تقابل جورج نصيف الذي يعمل لشركة فيليب موريس مع المسؤولين في شركة الطيران السعودية لإطلاعهم على "المصادر التي تثبت الافتقار إلى الأدلة" على مضر التدخين السليبي، مع تجنب النطق بتعبير "دخان السجائر" تأكيداً لتعبير "ETS". ومن الحجج التي ساقها جورج نصيف أن "التدخين يؤدي إلى راحة الركاب المدخنين وهنوء أعصابهم مهما طاللت ساعات السفر". وبالرغم من نجاح صناعة التبغ في منع العديد من شركات الطيران في بلدان الخليج من التدخين داخل الطائرات، إلا أن ثمة ضغط بدأ في التزايد في عقد التسعينات، وذلك وفقاً لمذكرة أعدتها شركة فيليب موريس في ١٩٩٦، جاء فيها أن "من القضايا الأكثر إلحاحاً في بلدان الخليج التهديد الذي يمثله احتمال منع التدخين في الرحلات الجوية الداخلية والخارجية افتداءً بما تم مؤخراً في الولايات المتحدة عندما فرض مزيد من القيود على التدخين في الرحلات الجوية، لتشمل جميع الرحلات التي تقل عن ٦ ساعات.

الهيئة الدولية لبحوث السرطان

في عام ١٩٨٨، اضطلعت إحدى هيئات البحوث المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية، وهي الهيئة الدولية لبحوث السرطان، بأوسع دراسة ابيدميولوجية أوربية حول سرطان الرئة والتدخين السليبي. وقد تابعت شركة فيليب موريس هذه الدراسة متابعه دقيقة بالاستعانة بالمستشارين المرينين والاتصال المباشر بالباحثين في الهيئة الدولية لبحوث السرطان (تحت ستر التعليق على "أوجه قصور" الدراسة)، وشعرت الشركة بالخوف من أن تؤدي هذه

الدراسة إلى زيادة القيود المفروضة على التدخين في الأماكن العامة في أوروبا، والتي كانت محدودة في ذلك الوقت.

فبالرغم من أن هذه الدراسة بينت زيادة مخاطر الإصابة بسرطان الرئة بين غير المدخنين بنسبة ١٦/٠٠، إلا أنها وُصفت في الصحافة بأنها لا تبين وجود أية زيادة في هذه المخاطر. وقد نجحت صناعة التبغ في تحقيق هذا "التوازن في وجهات النظر" بانتهاج استراتيجية متعددة التخصصات والمستويات، اشتملت على مكونات علمية واتصالية وحكومية. وبالرغم من أن الدراسة التي قامت بها الهيئة الدولية لبحوث السرطان تكلفت مليوني دولار على فترة ١٠ سنوات، فإن شركة فيليب موريس تحترم إنفاق مليوني دولار في علم واحد ونحو ٤ ملايين دولار أخرى على البحوث الرامية إلى تقويض النتائج المتوقعة للدراسة. كما سعت صناعة التبغ لمنع نشر أية مقالة عن هذه الدراسة، ولم تُنشر بالفعل أية معلومات حولها حتى الآن^(٤).

وفي عام ١٩٩٥ بدأت شركات META الاستعداد للخروج من بلدان الخليج من جراء هذه الدراسة وما يصاحبها من دعوات حتمية متوقعة تطالب بفرض قيود على التدخين في الأماكن العامة. وقد ذكر أن "الهيئة الدولية لبحوث السرطان" من الممكن أن تدعم هذا الموقف، كما أن المسؤولين الصحيين سوف يستغلون هذا الموقف إلى أقصى حد ممكن لإحداث توتر بين المدخنين وغير المدخنين، بغية تقليص التسامح الذي يميز الاستجابة الشعبية للتدخين في الأماكن العامة... ويجب أن تركز أية جهود للتصدي لنتائج الدراسة على المحافظة على قبول المجتمع للتدخين". وخططت صناعة التبغ لتركيز دعمها لبرامج الإقامة والمجاملات على الفنادق وأماكن العمل، ولا سيما برنامج الجمعية الدولية للضيافة "المجاملات المختارة" "Courtesy of Choice" الذي كان قد بدأ تنفيذه بالفعل في دولة الإمارات والكويت (وكان يؤمل أن يمتد إلى عُمان والبحرين). أما في أماكن العمل فكان الهدف إحباط خطط منع التدخين فيها وذلك بإعداد مضمومة يتم توزيعها على أصحاب الشركات الخاصة والحكومية، لتكون بديلاً عن النشرات التي تُصدرها الحكومات. ويحتوي الملحق xx على نسخة كاملة من مذكرة الهيئة الدولية لبحوث السرطان التي أعدتها في ١٩٩٥.

أما مشكلة التصدي لتأثير الدراسة التي أعدتها الهيئة في وسائل الإعلام فكانت تتسم بتحدٍ بالغ. وقد اقترح نشر إعلانات للدعاية "للمجاملة" وإعداد برامج ناجحة تدعو للتدخين في أماكن العمل، واقترح كذلك تنظيم حملة إعلامية مكثفة تستهدف نحض نتائج الدراسة التي قامت بها الهيئة. وفي إطار هذه الجهود عينت صناعة التبغ شركة العلاقات العامة "برستون - مارستيلر Burston - Marsteller" لإدارة "المكتب الإخباري" الذي مهمته نشر المقالات التي تنتقد الدراسة التي قامت بها الهيئة الدولية لبحوث السرطان وسائر الدراسات العلمية التي تتعلق بالتدخين السلبي، وذلك بغية استكمال وتعزيز الأنشطة الأخرى التي تقوم بها صناعة التبغ في هذا الصدد. وقد نُشرت أهداف هذه العملية في وثيقة أعدتها شركة فيليب موريس في ١٩٨٩ بعنوان "حرب ETS".

إن الاستراتيجية الرئيسية لنشاط المكتب الإخباري لشركة فيليب موريس، إذن، هو سد الفجوة، وذلك بأخذ المادة الخام في شكل حقيفة علمية أو أفكار أو تعليقات من جميع بلدان أوروبا ثم إعادة توجيهها إلى مجموعة متنوعة من وسائل الاتصال المستهدفة التي تعبر عن "الرأي المضاد" في المناظرة. وتتوقف

^(٤) انظر نقالة لين كينج Eliza K. Ong، و Stanton A. Glantz، بعنوان جهود صناعة التبغ بخاترة الدراسة التي أجرتها الهيئة الدولية لبحوث السرطان حول الدمار السليبي، والتي نشرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في مجلة The Lancet، المجلد ٣٥٥، الصفحات ١٢٥٣ - ٥٩.

موثوقة هذه الرسالة كلية على المصدر الذي يبثها، ولذلك فإننا بالإضافة إلى فتح قنوات اتصال، مثل المناسبات الإعلامية والحلقات العملية والمؤتمرات، سوف تحتاج إلى أن نتحدث بعدة السنة مختلفة إذا أردنا لرأينا أن يسمع ويفهم وينفذ. فلنتحدث أحياناً بصوت فيليب موريس، وأحياناً بصوت علماء مستقلين أو مجموعات علمية أو رجال أعمال، وأحياناً أخرى بصوت المدخن.

٢- تأثير صناعة التبغ على معايير اختبار السجائر ومواصفاتها في الشرق الأوسط

إن استراتيجيتنا الرامية إلى تنفيذ برامج لتوثيق العلاقات مع الحكومات المستهدفة وبرامج أخرى لتقديم المساعدات الفنية والتدريب في هذه الأسواق الستة قد حققت نتائج باهرة. فقد نجح موظفونا في الشؤون الإدارية وفي أقسام العلوم والتكنولوجيا والبحوث والتطوير في إقامة علاقات تعاون وثيقة مع المسؤولين الصحيين، ومع المسؤولين عن وضع المعايير، ومع مدراء المختبرات المسؤولة عن فحص المدخنين.

فيليب موريس،
١٩٨٩

ظلت صناعة التبغ طوال عقد الثمانينات وحتى عقد التسعينات تحارب بقوة الجهود الحكومية الرامية إلى تنظيم عملية تصنيع منتجات التبغ، بما في ذلك محاولات إصدار تشريعات بشأن:

- خفض مستويات القطران والنيكوتين؛
- تدوين هذه المستويات على علبة السجائر؛
- فرض رقابة وفیود على بعض المواد التي تضاف للسجائر؛
- لصق بطاقة بتلويح الإنتاج على علبة السجائر؛
- كتابة عبارات تحذر بشدة من المضار الصحية للتدخين.

وبما أن أياً من الشركات الكبرى لا تنتج السجائر في بلدان الخليج، فقد انصب الاهتمام الرئيسي والمستمّر لشركات META على المعايير والمواصفات التي تنظم اختبار السجائر المستوردة والتصريح بدخولها إلى البلدان. وقد حازت صناعة التبغ، في جميع المراحل، إصدار اللوائح الحكومية المقترحة وسعت إلى إحلال طرائقها المتبعة في الاختبار محل الطرائق المحلية، وذلك بممارسة الضغط الصريح والخفي على المسؤولين في المنظمات الحكومية والوطنية والإقليمية المسؤولة عن وضع المعايير.

وتحتوي مسودة "معايير السجائر في بلدان الخليج"، وهي المسودة التي ما تزال الحكومات تناقشها منذ عام ١٩٨٨، على العديد من هذه اللوائح. وكانت هذه المسودة بمثابة نقطة استجماع النشاط لصناعة التبغ، لما تمثله في أعين المسؤولين عن صناعة التبغ من تهديد خطير لتفريغهم على العمل في الخليج ولما تمثله من مسابقة محتملة خطيرة لعملياتهم في سائر أنحاء العالم. وقد جاء في تقرير شركة فيليب موريس في ١٩٨٩ أن "أهم جهود الضغط الحالية" تتعلق بمسودة

المعايير التي تقوم حالياً منظمة المعايير السعودية بوضعها. وقد تم بالفعل تعديل هذه المعايير وفقاً للتعليقات التي أصدرتها صناعة التبغ. وتتولى فروع الشركة في الشرق الأوسط توجيه جهود الضغط العلمية التي تمارسها صناعة التبغ إزاء هذه المعايير".

وقد حصلت شركة فيليب موريس على نسخة من مسودة المعايير، مما وضع أعضاء META في موقف محرج. فبالرغم من إعرابهم تفصيلاً عن رأيهم حول كل جزئية من المعايير، إلا أنه كان يتعين عليهم ألا يمشروا إليها بشكل مباشر. وقد أدى ذلك إلى طرح قضية "ما إذا كان يجب على صناعة التبغ أن تستجيب لمسودة قانون لم يكن ينبغي لها أن تعلم بوجوده. (كانت PM قد حصلت على نسخة من مسودة القانون من سكرتارية مجلس الوزراء ولكنها لم تخبر أعضاء META عن المصدر).

مستويات القطران والنيكوتين في السجائر:

في أوائل عقد الثمانينات كانت المستويات المسموح بها من القطران والنيكوتين في السجائر المستوردة في بلدان الخليج تتفاوت من بلد لآخر، فكانت نحو ١٥ - ٢٠ ملغ للقطران ونحو ١ غ للنيكوتين^(٥). وفي تلك الفترة لم يكن نظام الحدود المسموح بها مطبقاً إلا في عدد قليل من بلدان العالم، مما جعل المستويات المسموح بها في بلدان الخليج هي الأقل في العالم. وبالرغم من ذلك، كان ثمة ضغط يمارس لتطبيق مزيد من الخفض في هذه المستويات بتأثير التقرير العلمية المنشورة والعملاء الذين كانوا يرون أن السجائر الأقل في مستوى القطران والنيكوتين "أكثر أماناً"^(٦). وفي ١٩٨٢ حددت المنظمة السعودية للمعايير

المستويات القصوى التالية في السجائر: "محتوى النيكوتين لا يزيد على ٠,٨ مغ في السجائر، ومحتوى القطران لا يزيد على ١٢ مغ في السجائر...". وبعد ذلك بقليل بدأ مؤتمر وزراء الصحة في بلدان الخليج في مناقشة إمكانية إقرار هذه المستويات القصوى في جميع بلدان الخليج.

ومن التقارير التي لو نشرت في ذلك الوقت لكانت اعترافاً مدهشاً، ما صدر عن اجتماع MEWG في عام ١٩٨٢ وأشار إلى أن "تحديد مستويات النيكوتين أمر قليل النفع، إذ إن المدخنين سوف يحصلون على احتياجاتهم من النيكوتين من السجائر المنخفضة في مستوى النيكوتين بتدخين مزيد من السجائر، كما أن

^(٥) لم يكن هذا بالضرورة هو الحل بالنسبة لمنتجات التبغ المحلية وغير المحلية، وذلك وفقاً لما جاء في المذكرة التي أرسلها T. A. MacLeod لزميله في شركة فيليب موريس T.L. Wells في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وأشار فيها إلى أن شركة سجائر محلية "Alnaar" تزعم في دعائها نسجائر تفرقتي أنها منخفضة في القطران والنيكوتين (بالرغم من أن محتوى القطران كان يزيد على ٢٤ مغ في السجائر). مما يعني منح المدخن العادة ولذكية لخفيفة ولسلامة". وفي تلك الوقت لم يكن بشرط وضع تحذيرات صحية في إعلانات سجائر، غير أن هذا لإعلان حمل تحذير باللغة العربية بأن "التخين ضار بالصحة"، يفترض McLeod الذي أصابته الدهشة أن مدير شركة "Alnaar" كان يسأل لملق شخص ما في وزارة الصناعة أو في قطاع آخر له تأثير".

"مصر - التخين والصحة"، PM 202494900، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

<http://www.pmdocs.com/getalling.asp?DOCID=2024949003>

^(٦) من توضيح أن هذا لم يكن هو الحال. وللطلاع على مختلف الآراء حول هذا الموضوع، انظر مقالة Clive Bates و Martin Jarvis والمعنونة "ماذا لا تنتج السجائر المنخفضة في القطران، وكيف خدعت صناعة التبغ جمهور المدخنين"، ASH-UK، ولسندوق المنكي لبحوث السرطان، <http://www.ash.org.UK/html/regulation/html/big-one.html>.

النيكوتين على أية حال، قد تكون علاقته محدودة بالجدل المثار حول التدخين والصحة". واعتزمت شركات التبغ إبلاغ المسؤولين في بلدان الخليج بهذه الحقيقة، أملا في إثنائهم عن إقرار هذه المعايير، وهو انعكاس مهم في الموقف الذي تتخذه صناعة التبغ في أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث تظل مثل هذه المعلومات طي الكتمان قدر المستطاع.

وفي آب / أغسطس ١٩٨٦ التقى اختصاصيو MEWG لمناقشة قرار مقترح من مجلس وزراء الصحة في بلدان الخليج، بالأ يزيد الحد الأقصى لمحتوى القطران على ١٢ مغ في السجائر. والأ يزيد محتوى النيكوتين على ٠,٨ مغ. وقد ذكر في محضر الاجتماع أن "أنشطة الضغط بدأت تملس بالفعل في السعودية والبحرين، وفي طريقها إلى بلدان أخرى". وكانت بلدان أخرى في ذلك الوقت تسمح بمستويات تتراوح بين ١٣-١٥ مغ من القطران. وقد اتخذ قرار بأن يتم تكييف ورقة BAT حول موضوع MCL بما يلاءم استفادة جميع أعضاء MEWG منها والتأكد من أن الجميع كفوا "يسيروا في نفس الاتجاه بجهودهم الفردية. كما تم أيضا صياغة مسودة بيان عن الموقف، في ما يلي نصها بالتقريب:

تشارك شركات التبغ في حوار بناء مع السلطات كلما أمكن، سعياً وراء توفير أفضل منتج ممكن لعملائها... وهذا هو الإطار الذي يجب أن يجري فيه أي حوار بناء مع السلطات في البلدان الأعضاء في المجلس الخليجي... إن المسؤولين في السلطات يمكن أن يتوقعوا من شركات التبغ موقفاً يتسم بالمسؤولية، ولا سيما إزاء القضايا العلمية المتعلقة بالصحة العمومية... غير أن شركات التبغ لا يمكنها أن تكون طرفاً في التدابير المانعة للتدخين ولا في الجهود التي تستهدف التأثير على الجمهور.

كما تقترح المجموعة تشكيل لجنة اتصال علمية للربط بين شركات التبغ والسلطات، يتم من خلالها توجيه معلومات علمية من قطاع الصناعة إلى الحكومات حول بعض القضايا مثل دور النيكوتين في مقبولية المنتج، وذلك "لزيادة مستوى فهم القضايا المعقدة وليس لتقديم النصائح". وبالرغم من أن الشركات فكرت عدة مرات في إصدار دراسة علمية حول MCL، إلا أنها تعاضت عنها تماماً لأن "تبعاتها القانونية لا يستهان بها". وعموما اعتمدت صناعة التبغ على الاستشهاد باللوائح المعمول بها في مناطق أخرى أكثر تسامحاً، مع التنبيه مراراً وتكراراً إلى أن الحدود المسموح بها في بلدان الخليج هي الأقل في العالم.

وبالرغم من معرفة المسؤولين عن الصناعة في تلك الوقت أن خفض مستويات القطران والنيكوتين لن يعود بأية منافع صحية على المدخنين ولن يؤدي إلى تقليل معدل استهلاكهم، إلا أن عجز هؤلاء المسؤولين عن إقناع هذه الحكائق وضع الشركات في موقف حرج: "ففي ما يتعلق بـ MCL، ساد الرأي القائل بأن السلطات في منطقة الخليج على ثقة من أن خفض MCL سيؤدي بالمدخنين إلى الامتناع عن التدخين. وربما كان

لمنظمة الصحة العالمية تأثير على وزراء الصحة في هذا الصدد". غير أن الشركات شددت على أن "كلا من القطران والنيكوتين يجب أن يعمل معاملة مستقلة عن الآخر. إننا يجب أن نحول إقناع بلدان الخليج بأن نسب النيكوتين المسموح بها يجب ألا تتغير. وقد اتفق الجميع على أن خفض مستويات القطران، على الرغم من أنه أمر غير مرغوب، لن يمثل خطورة شديدة على الشركات".

طرائق اختبار السجائر

بالإضافة إلى رغبة المسؤولين عن صناعة التبغ في التحكم في مستويات القطران والنيكوتين، فإنهم كانوا يرغبون كذلك في التأكد من بسط رقابتهم على طرائق إجراء الاختبارات والقائمين بهذه الاختبارات والمعدات المستخدمة فيها. فالملاحظ أن عدداً قليلاً من بلدان الخليج تقنتي وتستخدم الآلات اللازمة لاختبار شحنات السجائر المستوردة^(٧)، فالكويت تقنتى آلة واحدة وعُمان طلبت واحدة^(٨). وقد وافق أعضاء META على أن يجهزوا على نفقتهم الشخصية مختبر SASO بحيث تتوافر فيه معدات اختبار السجائر، حتى يتاح لـ SASO الالتزام بمعايير ISO. وتنتقم الشركات الأعضاء في META جيداً أن "صناعة التبغ ستحصل على الحماية الضرورية إذا ما أقرت SASO معايير ISO".

وفي ١٩٨٥ تفجرت قضية في قطر عندما وصلت شحنة من سجائر فيليب موريس كانت الشركة تزعم أنها تحتوي على ٠,٨٤ مغ من النيكوتين في السجارة وتبين بعد اختبارها أنها تحتوي على ١,١ و ١,٢ مغ، وهو ما يزيد على الحدود المسموح بها. وقد قامت السلطات القطرية فوراً بحجز السفينة ووقف جميع الشحنات التالية لحين التحقيق في الأمر. وبناءً على ذلك أرسلت شركة فيليب موريس فني مختبرات من موبيسر المقابلة فنيي المختبرات القطريين.

وبحلول نهاية ١٩٨٩، أعلنت شركة فيليب موريس أنه "بعد جهود استغرقت عدة سنوات بين اختصاصي شركة فيليب موريس وبين المهنيين العاملين في فروع الشركة في الشرق الأوسط، أصبح المسؤولون عن المعايير والاختبار في البحرين والكويت والسعودية الآن يستشيرون PM قبل اتخاذ قراراتهم". غير أن هذا النصح لم يكن يُمنح في جميع الأحيان، ولا سيما إذا كان في صالح صناعة التبغ. وقد كشفت زيارة إلى المختبرات الكويتية والسعودية في ١٩٩٣ أن هذه المختبرات لم تكن جميعها تطبق بدقة مقاييس ISO، وخلصت الزيارة إلى أنه "لماذ لا تُترك المختبرات على هذه الحالة بما أن نتائج التحليلات التي تقوم بها لم تسبب أي ضرر لمنتجاتنا في السنوات الماضية".

طباعة مستويات القطران والنيكوتين على عبب السجائر

ومن القضايا التي تثير أيضاً اهتمام صناعة التبغ، التحركات التي تقوم بها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي للمطالبة بطباعة مستويات القطران والنيكوتين على عبب السجائر الواردة إلى بلدان الخليج. ففي ١٩٨٢ اشترطت البحرين والسعودية ذلك رسمياً على الشركات. كما أشارت عُمان إلى أنها سوف تشترط ذلك بحلول أول يوم في عام ١٩٨٣. واتفقت الشركات على السماح للمنتجين بكتابة مستويات القطران والنيكوتين على عبب السجائر سواءً اشترطت الحكومة الوطنية ذلك أم لا، بالرغم من أن شركة فيليب موريس ذكرت "أن سياسة الشركة لن تسمح للمنتجين بكتابة مستويات القطران ما لم يُطلب ذلك رسمياً من الحكومات".

وفي حين ظلت صناعة التبغ تقاوم كشف المعلومات عن منتجاتها، إلا أن الأمر قد اختلف إزاء قضية القطران والنيكوتين على وجه الخصوص، إذ شهد العقد الأخير نقلاً حاداً حول الموضوع في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. "فحملة القطران" التي بدأت بالمطالبة بذكر مستويات القطران والنيكوتين على عبب السجائر وفي الإعلانات أدت بالمستهلكين إلى الاختيار بين أصناف التبغ على أساس هذه المستويات، على افتراض خاطئ بأن السجائر

^(٧) يمكن الاطلاع على شرح مفصّل لبروتوكول اختبار سجائر في الوثيقة التالية لمؤرخة ١٧ نيسان ابريل ١٩٨٤ والمعنونة :

" Protocol: The sampling and testing of cigarettes for the determination of tar and nicotine in cigarette smoke"
أخذ عينات واختبار السجائر لتحديد مستوى القطران والنيكوتين في دخان السجائر " B&W 655005510-655005551

الخفيفة أكثر أماناً. وقد اختارت الشركات ألا تفند ذلك الافتراض، لأن ذلك كان سيرغمها على الكشف عن معلوماتها حول عدم مأمونية جميع أصناف السجائر. وقد أتاحت "حملة القطران" لبعض الشركات زيادة حصتها في السوق عن طريق تسويق سجائر ذات مستويات قطران ونيكوتين أقل وأقل. وبما أن الانطباع المأخوذ عن سجائر مارلبورو كأفضل منتجات فيليب موريس كان يعتمد على خصائص "كثمتها العالية"، إلا أن هذا الانطباع بات مهدداً بهذه القضية:

بدأت شركة التبغ البريطانية الأمريكية في منتصف عقد الثمانينات في تسويق سيجارة جديدة "باركلي Barclay"، تتميز بمرشح مزود بقنوات تهوية تتيح للسيجارة أن تخدم طرائق اختبار القطران والنيكوتين التقليدية، وتؤدي إلى حصول المدخن على مستويات من هذه المواد أعلى بكثير من المستويات المنصوص عليها. وقد اعتبرت الشركات الأخرى ذلك تهديداً لمعايير ISO التي تسعى هذه الشركات بقوة للتأثير عليها. ولذلك قامت شركة فيليب موريس باختبارات مكثفة ومارست ضغوطاً على المسؤولين عن وضع المواصفات في الشرق الأوسط، وأعلنت أن تحليل عينات سجائر "باركلي" كشف عن احتوائها على مستوى من القطران يزيد على المستوى المدون على العلبة بنحو ٠/٠ ٣٢٠ إلى ٠/٠ ٦٠٠ في العينة.^(٨)

المضافات

ظلت صناعة التبغ تراقب بشدة المحاولات الحكومية لتنظيم إضافة المكونات في السجائر، ولا سيما المضافات والفلزات الثقيلة مثل الرصاص والكاديوم وسيلينيوم الأيروجين. وبين تحليل لمشكلة الكاديوم^(٩) مستوى وعمق الاهتمام بهذه القضية. فعلى سبيل المثال، يشترط في مسودة معايير Gulf SASO المتعلقة بالسجائر ألا يزيد محتوى الكاديوم في السجارة الواحدة على ٠,٨ مغ، في حين أظهرت الاختبارات أن محتوى الكاديوم المتوسط في السجارة كان ١ مغ. وفي ١٩٨٦ أقرت AGHMC من عزمها إصدار مواصفات شاملة للمواد المستخدمة في السجائر والاضطلاع بدراسات لتحديد المستويات القصوى المسموح بها من أول أكسيد الكربون في دخان السجائر، وذلك في ضوء تأثيراته الخطيرة على الصحة العمومية.

وفي حزيران / يونيو ١٩٨٨ التقى ممثلو شركة فيليب موريس مع مسؤولي SASO وغيرهم لمناقشة مسودة المعايير. وذكرت الشركة أن القرارات الوزارية في بلدان الخليج هي التي تحرك هذه المعايير، إلى درجة أنه إذا تم قبول مستوى معين من التسلمح في الاختبارات من قبل العديد من المنظمات المسؤولة عن وضع المعايير في العالم، ستظل حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي تصر على معايير أشد صرامة. واصلت الشركة مناقشة اللوائح التي تتعلق بالمستويات المسموح بها من الكاديوم في التبغ (أوراق التبغ وليس الدخان)، وكانت تخطط لتحديد مستوى ٥ مكغ للكاديوم ومستوى ٢٠ مغ للرصاص. كما واصل المسؤولون في الشركة زياراتهم للمسؤولين في الشرق الأوسط، وواصلوا الضغط من أجل استبعاد سيلينيوم الأيروجين من معايير بلدان الخليج.

^(٨) "Underreporting of Tar on Barclay Cigarettes," April 1987, PM 2028457938-7939PM, <http://www.pmdocs.com/getallimg.asp?DOCID=2028457938/7939>

^(٩) الكاديوم أحد الفلزات الثقيلة السامة، ويوجد في العديد من الأطعمة (السمك، والحبوب، والخضروات، واللبن) ونيس للكاديوم وطيفه حيوي، ولكن التسمم بالكاديوم له صلة بحدوث سرطان الكبد والقناة البروستاتا والربو، كما أن له صلة بانفجار الرئة. ويعرض المدخنون يربوياً لسحب ضغط ما يعرض له غير المدخنين من الكاديوم، وتبين أيضا أن تراكم الكاديوم له علاقة بكمية السجائر المدخنة وعدد سنوات التدخين. ويوجد الكاديوم في رئة المدخن فقط دون غيره.

وظلت مواصفات SASO طوال عام ١٩٩٠ أحد مجالات الاهتمام الرئيسية لصناعة التبغ. وواصل المسؤولون في META الضغط من أجل صياغة بروتوكول ينظم عمليات الاختبار بما يخدم مصالح الشركات، كإن يقاس الرصاص والكاديوم مثلاً في النخان فقط وليس في مخلوط التبغ، أو أن يُستبعد سيانيد الأيدروجين تماماً من المواصفات. وكان ثمة قلق واضح من أنه إذا طبقت هذه القياسات في بلدان مجلس التعاون الخليجي فسيكون ذلك سابقة لصناعة التبغ في العالم - وهو أمر لم تكن تريدة أية شركة بالرغم من اعتراف META بأن "قضية المضائق لا يمكن تجنبها". ثم أعادت META الاتصال مع SASO في عام ١٩٩٢ لمناقشة المعايير المطبقة في بلدان الخليج. وظلت قضية المضائق، ولا سيما الرصاص والكاديوم، هي المحور الرئيسي للنقاش، مع إقرار الاختصاصيين في META بأن "الحجج التي تعارض تحديد مستويات للرصاص والكاديوم حجج واهية". ويتركز قلقهم في أن تحديد هذه المستويات في المعايير من الممكن أن يؤدي بسهولة إلى اشتراط طباعة هذه المستويات على علب السجائر إضافة إلى مستويات القطران والنيكوتين.

تاريخ التصنيع

واصلت شركات التبغ محاربة إصدار لوائح تلزمها بطباعة تاريخ الإنتاج على علب السجائر، وكانت صناعة التبغ في ظاهر الأمر تعارض أي لوائح جديدة، وأي كلفة إضافية تنجم عن طباعة تاريخ التصنيع، بل والأهم من ذلك، كانت تتوجس من صدور لوائح أخرى يمكن أن تحول دون دخول منتجاتها سوق الشرق الأوسط.

وفي ١٩٩٢ بدأ المسؤولون عن صناعة التبغ في إرسال خطابات إلى عدد من الوزراء في قطر والإمارات العربية تطالبهم بإسقاط شرط تنويع الإنتاج، وذلك لأن "التبغ يختلف عن المواد الغذائية القابلة للتلف" ولأن مخلوط السجائر قد يتكون من أوراق تبغ من أكثر من مصدر مما يتعذر معه تنويع تاريخ يعبر عن عمر المنتج. وكان من حججهم أيضاً أن "صلاحية التبغ لا تتوقف على عمره". كما شدد المسؤولون عن صناعة التبغ على أن تنويع تاريخ الإنتاج قد يكون مضللاً للمستهلك، إذ سيحطه يفترض وجود فروق في جودة المنتج بسبب اختلاف تاريخ الإنتاج. غير أن META قد سلمت في ما بينها بأن الحجج المعارضة لتنويع تاريخ الإنتاج يمكن أن تركز على أدلة علمية، إلا أن الحجج الرئيسية المعارضة كانت "تركز على مفاهيم العلاقات العامة" فكانت META تصف الأمر بأنه "عاطفي في المقام الأول" وترى أن "المنطق لا يتوقع له النجاح". غير أن جدول أعمال META واجه أيضاً تحدياً داخلياً، وذلك عندما بدأ ج. ر. رينولدز في الدعاية لاستخدام "غلاف السداد الرقيق المزود بنكهة" في السعودية، فعلق بارودي على ذلك بأن تشديد رينولدز على أن تكون السجائر طازجة يتناقض مع دعوة META إسقاط شرط تنويع تاريخ الإنتاج، وسمي هذه الخدعة التسويقية "دعوة مفتوحة للسلطات المسؤولة عن المواصفات للمطالبة بضمان أن تكون جميع السجائر طازجة، لا عن طريق "السداد المزود بنكهة" ولكن بتطبيق شرط تنويع مدة صلاحية السجائر".

اللصاقات التي تحذر من المضار الصحية

فلنمنع انتشار اللصاقات غير المقبولة التي تحذر من المضار الصحية، ولنعمل على ضمان أن يعزى التحذير إلى الجهة التي أصدرته، ولننخذ الإجراء القانوني إذا استلزم الأمر ذلك.

فيليب موريس، ١٩٨٩

لقد عارضت صناعة التبغ أيضاً شرط وضع اللصاقات التي تحذر من المضار الصحية للسجائر على العلب. ففي ١٩٨٠ أصدر وزير الصحة اللبناني مرسوماً بكتابة تحذير على جميع منتجات التبغ نصه: "وزير الصحة يحذرك من الأثر الضارة للتدخين". وقد كتبت أ. مكلويد معلقاً على بعض الحجج التي تسوقها شركة فيليب موريس ضد لصقات التحذير بأنه لما كان أكثر من ٥٠/٠ من السجائر المباعة في لبنان مهربية "فلن يتم بطبيعة الحال وضع لصقات التحذير، وربما فضل المستهلك شراء العلب التي بدون لصقات". وبما أن لبنان مصدر مهم للغطية الصحفية للعرب، فإن "تشر التحذيرات غير المعقولة في الإعلانات قد يشجع المعلنين على الحد من إعلاناتهم في الصحافة اللبنانية، وذلك لمصلحة المصادر التي تنشر تحذيرات أقل حدة". وعلى ذلك تكون الحجة العلمية ضد لصقات التحذير هي: "غياب الدليل على أن التدخين يسبب السرطان". وفي نفس العام التقى في الكويت المسؤولون عن صناعة التبغ مع المسؤولين في وزارة الصحة لوقف تنفيذ شرط اللصقات أملاً في "تخفيف" حدة لهجة التحذير. وفي نفس الوقت ذكرت MEWG أنه "تجرى حالياً في اليمن محاولات لإرجاء تنفيذ شرط لصقات التحذير". أما في البحرين فقد اتخذت صناعة التبغ خطأ أكثر تشدداً. فقد وجدت صناعة التبغ أن التحذير الصحي المقترح "غير مرتكز على حقائق وغير مقبول"، ولذلك هددت بحرمان وسائل الإعلام من إيرادات الإعلانات. وكتب بوريك Borek يقول: "عسى أن تشعر الصحافة بلذعة فقدان الإيرادات فتتنشط جهودها مع السلطات لتعديل لهجة التحذير. وبافتراض عدم حدوث تغيير في الرأي، فبأي عبارة نسبق التحذير الصحي (هل نقول مثلاً إن المسؤولين يحذرون من كذا وكذا، أم وزارة الصحة تحذر من كذا وكذا، أم حكومة البحرين قررت كذا وكذا) وذلك حتى يمكن أن نتعايش مع الأمر؟ ونتيجة لخوف المسؤولين عن صناعة التبغ من المسؤولية القانونية فقد مارسوا ضغوطاً متتالية من أجل ذكر اسم الحكومة على لصقات التحذير. فقد نجحت صناعة التبغ في الإمارات في إقناع وزارة الإعلام بوضع عبارة "تحذير حكومي" قبل أي تحذير صحي.

وقد عارضت صناعة التبغ في بادئ الأمر كتابة التحذيرات الصحية على منتجاتها طوعاً إلا أن تُرغم على ذلك، غير أنها وافقت على ذلك طوعاً في ما بعد من منطلق النزلف للسلطات الصحية. وفي اجتماعات MEWG في ١٩٨٢ و ١٩٨٣ اتفقت الشركات على عدم كتابة التحذيرات الصحية على علب السجائر وإعلانات التبغ ما لم يفرض القانون ذلك صراحة. كما سعت صناعة التبغ للتحايل على شروط وضع لصقات التحذير في لبنان، وذلك بإقناع الصحافة العربية في لبنان بحذف هذه التحذيرات، في حين قررت شركة Brown & Williamson في السعودية إزالة التحذيرات الصحية من إعلاناتها لسجائر "كنت" بعد أن اكتشفت أن شركات أخرى مصنعة للسجائر لا تلتزم بكتابة هذه التحذيرات.

وفي السعودية استغلت شركات التبغ اتصالاتها مع وزير الصحة في إقناعه بأن اقتراحات وزراء الصحة في بلدان الخليج بوضع لصقات تحذير واضحة باللغتين العربية والإنجليزية "ليست في مصلحة المملكة العربية السعودية". أما في العراق فقد رأى المسؤولون عن صناعة التبغ أن نظام الاحتكار الحكومي له "مصلحة خاصة في إرجاء أو تقويض الاقتراحات التي تضر بالعلاقات التجارية للبلاد مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم فلن كلفة وضع نظام دوري للصقات التحذيرية في العراق يجب أيضاً أن تحرك نظام الاحتكار للاتمسك المساعدة من وزير الصحة العراقي".

وكان الأعضاء في META قد اتفقوا على ألا تغير صناعة التبغ نص لصاغات التحذير إلا إذا أرغمت على ذلك بقوانين أو لوائح جديدة. لذلك ساد شعور بالامتناع بين شركات التبغ في ١٩٨٨ عندما قام Gallaher ، دون استشارة سائر الشركات، بتغيير نص لصاغات التحذير من "مسبب رئيسي" إلى "مسبب أساسي" ومن "السرطان" إلى "سرطان الرئة". وكتب عبدالله بورك لأعضاء META معبراً عن رأيه: "إن أية عبارة تربط بين التدخين وسرطان الرئة تبدو صحيحة للجمهور العادي ، أما تحسين "نقطة" التحذير دون مبرر واضح يؤدي إلى تحسين مصداقيته، وإنني أشك في كون ذلك هو الواقع في مصلحة صناعة التبغ". وفي عام ١٩٨٨ اتفق أعضاء META اتفاقاً نهائياً على موقف موحد لإزاء لصاغات التحذير، وهو "أن أي تشريع لا يجوز أن يكتسب حق الشفاعة نتيجة للمبالغة في "الرضوخ له"، أما الاستراتيجية العلمية لصناعة التبغ، وفقاً لوصف فيليب موريس، فهي "منع انتشار أي لصاغات تحذير صحية غير مقبولة، وضمن إسناد مقالة التحذير إلى مصدرها، واتخاذ الإجراءات القانونية إذا لزم الأمر".

تأثير التبغ على المواصفات المعيارية

بحلول أواخر عام ١٩٩٢ كتلت SASO قد أقرت، على الأقل من حيث المبدأ، معيار ISO لعام ١٩٩٠ المتعلقة بأخذ العينات، كما كانت قد بدأت في اختبار جميع واردات السجائر لقياس النطران والنيكوتين. وبالرغم من النجاح في تعديل مسودة معايير السجائر في منطقة الخليج (والتي استغرق إعدادها ٤ سنوات) بفضل تأثير المسؤولين عن الصناعة على المسؤولين عن وضع المواصفات في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي SASO، إلا أن مسودة عام ١٩٩٢ ظلت تحتوي على الأقسام التي تحشاها صناعة التبغ والتي تضع قيوداً على المضافات مثل سيانيد الأيدروجين والرصاص والكاديوم، وتحديد نسبة ١٥/٠٠ بحد أقصى للمضافات). بل كان القسم الخاص باللصاقات أكثر إحباطاً، إذ أحيا عدداً من الشروط التي كانت صناعة التبغ قد حصلت بالفعل على تسهيلات بشأنها في أكثر من بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل تكوين تاريخ الإنتاج ووضع لصاغات التحذير على وجه العلبة. وعموماً كانت الشركات تخشى من أن تؤدي مسودة القلتون إلى "تعريض صناعة التبغ لعقوبات، وللمصادرة، ولتدمير المخزون... وذلك من جراء أخذ العينات بطرق غير سليمة".

وتكشف الدروس المستفادة من بلدان الخليج أن صناعة التبغ ستبذل ما في وسعها لتجنب تطبيق اللوائح التي تنظم نشاطها. فإذا أحس المسؤولون عن صناعة التبغ أنهم، من الناحية السياسية، لا يمكنهم الاستمرار في مقاومة اللوائح التي تنظم تصنيع منتجات التبغ، فإنهم إذن سوف يبذلون ما في وسعهم لضمان تحديد ما يتم اختياره، وكيفية اختياره، ومن يقوم بذلك.

٤- جهود صناعة التبغ لمحاربة وتعديل اقتراحات زيادة الضرائب

ظلت صناعة التبغ طوال عقد الثمانينات وحتى عقد التسعينات تحارب ببسالة من أجل هزيمة الاقتراحات الراسية إلى زيادة الضرائب المفروضة على التبغ. وقد نجحت صناعة التبغ في تأخير فرض هذه الزيادات من خلال الضغط الخفي على رسمي السياسات واستمالة وسائل الإعلام. وعندما بدا أن المسؤولين عن صناعة التبغ لن يستطيعوا مواصلة تحالفي انخلاء لإجراء في هذا الصدد قاموا باستغلال الفروق بين بلدان مجلس التعاون الخليجي للتأكيد على أن الاقتراحات التي أقرت قد أفادت هذه البلدان إلى أقصى حد ممكن.

وحيث عجزت صناعة التبغ عن وقف الزيادة في الضرائب كانت قضيتها الرئيسية هي أن تؤكد على الأقل على موافقتها على فرض ضرائب نوعية لا ضرائب على تسليح القيمة. ومبرر

ذلك هو أن اغلب الشركات المتعددة الجنسية تباع أصنافاً غالية الثمن، ومن ثم فإن فرض ضريبة نوعية من شأنه أن يقلل الفروق بين الأصناف الغالية والأصناف المنخفضة السعر، في حين يؤدي فرض ضرائب على أساس القيمة إلى الإبقاء على هذه الفروق. وتتنص وثيقة أصدرتها شركة فيليب موريس في ١٩٩٢ على أن "الاقتراحات بزيادة الرسوم الجمركية على السجائر يمثل تهديداً لأهداف الشركة المتمثلة في زيادة مبيعاتها في بلدان الخليج، وأن نظام الرسوم الجمركية على السجائر على أساس القيمة في بلدان الخليج يقوض جهود الشركة الرامية إلى زيادة حصتها في السوق وزيادة أرباحها"^(١٠). يتضح السبب من هذا المثال المبسط. افترض أن ثمن أصناف السجائر الفاخرة دولار واحد، وثمان الأصناف المنخفضة الثمن نصف دولار. فإذا فرضت ضريبة نوعية مقدارها نصف دولار سيرتفع ثمن الأصناف الفاخرة إلى ١٫٥ دولار، وثمان الأصناف المنخفضة الثمن إلى دولار واحد. ومن ناحية أخرى، إذا فرضت ضريبة بحسب القيمة بنسبة ٥٠% سيرتفع ثمن الأصناف الفاخرة إلى ١٫٥ دولار، في حين سيرتفع ثمن الأصناف المنخفضة الثمن إلى ٠٫٧٥ دولار فقط.

احترس من "الروح العربية"

عندما أوشكت الحرب على الاندلاع في منطقة الخليج أكد روبين ألين لـ META أنه "في هذا المناخ الذي يتسم بالقلق والتوجس فإن صناعة التبغ في أمن من أي تشريعات موحدة تصدر في بلدان الخليج بشأن الضرائب، أو فرض قيود على الدعاية، وما إلى ذلك. أما عُمان والإمارات فمن الممكن أن تقوم بتحركات ضارة بصناعة التبغ، ولا سيما على أساس صحية". غير أنه نبههم بالفعل، إلى أن "مراكز التوزيع والمخزون يجب أن تظل أبعد ما يمكن عن منطقة الحرب المحتملة، وأن يتم استعراضها فقط بأسماء الموزعين المحليين والإقليميين والوطنيين. ويحتمل أن تتعرض الأسماء الأمريكية والبريطانية (أماكن العمل) لاضطرابات مدنية إذا ما شاركت إسرائيل في الحرب، وفي هذه الحالة يمكن للروح العربية أن تنور - بدرجات متفاوتة بحسب المناطق - ضد أي وجود غربي، بما في ذلك أسماء الأصناف الغربية.

محاربة الزيادة في الضرائب

تمثل الهدف الأساسي لشركات التبغ في تأخير ومحاربة الاقتراحات التي تطرح في بلدان الخليج لانتهاج أسلوب موحد لزيادة الضرائب في جميع البلدان. وتطرح مسودة خطة شركة فيليب موريس الاستراتيجية المقترحة في هذا الصدد وهي:

- العمل على خفض الزيادة في الرسوم الجمركية إلى ٥٠/٠، وإجراء تنفيذها، مع ضمان إقرار جميع بلدان الخليج لحد أدنى مرتفع للرسوم النوعية؛

(١٠) تحتوي لوائح على عدد من الإشارات التي تؤكد حصول صناعة لتبغ على مساعدة حكومة الولايات المتحدة لجداول أعمالها في منطقة الخليج حول مجموعة كاملة من القضايا، مثل معايير SASO، وتقود لضرائب المفروضة في مصر على أصناف لسجائر محلية بالمقارنة مع الأصناف المستوردة. انظر، على سبيل المثال، خطة فيليب موريس الوطنية الأمد في منطقة شرق أوروبا وبلدان الشرق الأوسط الأفريقية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الوثيقة رقم PM2500066142/6294 - 900000 - 920000، والتطورات في بلدان التعاون الخليجي، ١٧ كانون الأول/يناير ١٩٨٥، ووثيقة 2044440393/0393 PM، واجتماع MTA الثاني عشر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، PM2028651392-1400.

- إرشاد ودعم الدكتور عبدالله العمران في حوارهِ مع سكرتارية مجلس التعاون الخليجي ووزراء المالية ومدراء الجمارك، واستعراض شخصيات أخرى من أهل البلدان الأعضاء للعمل كمستشارين في القضايا المتعلقة بالضرائب على التبغ وغيرها؛
- التعاون مع شركتي روثمان Rothmans وجالاهر Gallaher في محاولة لتقوية الجهات الإماراتية التي تقاوم زيادة الضرائب في بلدان الخليج، مما يؤدي إلى منع التوصل إلى اتفاقية تجمع عليها بلدان الخليج لتوحيد الضرائب على التبغ. وكذلك مواصلة دعم موزعتنا في الإمارات وشريكه (وزير الخارجية) بالحجج والدراسات؛
- استغلال فترة عدم اتفاق وزراء المالية في بلدان الخليج على زيادة الضرائب على التبغ في ممارسة ضغط في السعودية لزيادة الحد الأدنى للضرائب النوعية... ودعم موزعتنا في محاولة جديدة لإقناع سائر بلدان الخليج بإقرار حد أدنى مرتفع للضرائب النوعية في إطار الوضع الضريبي القائم؛
- الضغط على مدراء الجمارك في بلدان الخليج للسماح باسترداد الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم إعدامها.

وقد أقرت شركة فيليب موريس، في سياستها الداخلية، استعدادها للتولؤم مع زيادة الضرائب إذا اضطرت لذلك، وذلك باتباع سياسة "التسعير المرن بغية المحافظة على قدرة العميل على الشراء وعلى قدرة منتجنا على المنافسة، كما هو الحال في بلدان الخليج... أو بغية ترسيخ وجودنا في الأسواق القابلة للنمو مثل سوق التصدير إلى العراق والإمارات". وبالرغم من ذلك أتت هذه الخطة الطويلة المدى بإدارة الشركة إلى "الاستمرار في تشجيع التأخر في زيادة الرسوم في بلدان الخليج"، والدعوة إلى إقرار رسوم نوعية مرتفعة على غرار النظام المطبق في السعودية، والتحول إلى هيكل نوعي بالكلمة، ومحاربة أية مبادرات مستقبلية لزيادة الضرائب". كما ذكرت الشركة أن:

"الافتقار إلى الاتفاق داخل مجلس حكام الإمارات العربية المتحدة يخل بشرط الإجماع الذي تنشده بلدان مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ الزيادة في الرسوم. وقد أدى هذا الوضع إلى تأخير إقرار الزيادة في الرسوم، كما أتاح لنا فرصة أفضل لمواصلة السعي لتحقيق هدفنا الثانوي المتمثل في الحصول على قبول عريض لمبدأ فرض ضريبة نوعية مرتفعة.. إن هدفنا النهائي هو العمل على إقرار ضريبة نوعية بالكلمة على السجائر، ومنع أية زيادة إضافية في الضرائب.

كما تأكدت شركة فيليب موريس من استغلال هذه الاختلافات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في ضمان عدم إقرار أي أسلوب موحد. وقد جاء في مذكرة أعدت في ١٩٨٩ أن AGHMC كانت قد "استجابت بشكل إيجابي للحجج التي سلفتها شركة فيليب موريس" وذلك بإقرار ضريبة نوعية، وأن:

وزير الصحة في البحرين والإمارات قد أكدوا لوزير المالية في البلدان تأييدهما لهذا الاقتراح، وأنا سوف نقنع وزراء الصحة في الكويت وقطر وعمان بأن يحذوا حذوهما بتزكية الاقتراح لوزراء المالية في بلدانهم. وكان للاقتراح المعدل الذي تقدم به وزراء الصحة دور واضح في إبطاء العملية التي يمكن عن طريقها التوصل إلى اتفاق يشمل جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي

حول الضرائب المفروضة على التبغ. إننا سوف نستغل ذلك بالضغط على المسؤولين في الإمارات المتخاصمة ضد أية زيادة في الضرائب، وسنقوم أيضاً بإشغال الجدل بطرح اقتراح بضريبة نوعية بالكلية بدلاً من الضريبة الحالية المتمثلة في نسبة ٢٠٪ من القيمة".

وبعد ثلاث سنوات كانت القضية ما تزال محل نقاش، وكانت شركة فيليب موريس قد نجحت في "تأمين مساندة مجلس وزراء الصحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي لمبدأ الضريبة النوعية". أما الخطوة التالية فكانت تحويل تلك المساندة إلى اقتراح عملي يمكن تنفيذه. وفي هذه المرة انضم إليهم حليف جديد هو الممثل التجاري الأمريكي. وذكرت الشركة أنها حصلت على تأييد الممثل التجاري الأمريكي للضريبة النوعية (هكذا)، وأكدت أنها أبلغت المسؤولين في الجمارك ووزراء المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بهذا التأييد^(١). كما سعت الشركة إلى ما يلي:

- ضمان قيام AAH (وكيل التوزيع لشركة فيليب موريس في الإمارات) باستئجار جميع ضباط اتصالاته لتأخير اتخاذ أي قرار بزيادة الضريبة. ولتحقيق ذلك عليه أن يسعى لتجديد النقاش حول هيكل الضرائب المفروضة على السجائر (سواء كغاية في حد ذاتها أم كوسيلة للتأخير) وارتباطه بالقضية الشائكة المتعلقة بانسجام التعريفات الخارجية على الأمد البعيد...

- تقرير مدى استعداد سفراء الولايات المتحدة الجدد في الرياض وعُمان لمساندة جهود شركة فيليب موريس، وذلك بالاستفادة من مكتب الشركة للعلاقات العامة في واشنطن.

وعندما كررت لجنة محاربة التدخين في بلدان الخليج رفضها لفظ دعوة شركة فيليب موريس بفرض ضريبة نوعية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢، سعت الشركة إلى "محلولة نزاع الثقة من ممثل الكويت في اللجنة كسلطة مؤهلة لمناقشة قضية مالية / تجارية من هذا النوع".

وبعد نجاح الشركة في حصر القضية داخل مجلس وزراء الصحة، سعت إلى نقل حملتها إلى المسؤولين في وزارة المالية والجمارك، والحصول على مزيد من الدعم النشط من الحكومة الأمريكية. ويتضح ذلك من وثيقة شركة فيليب موريس التالية التي أعدت في عام ١٩٩٤.

الاستراتيجية

- (١) الاستفادة من دعم مجلس وزراء الصحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي لمفهوم الضريبة النوعية، والتعاون بشكل مبالغ فيه أو من خلال مستشاري الشركة الميدانيين مع وزارات الصحة في كل بلد من
- (٢) بلدان الخليج للحصول على تأييد مماثل من المسؤولين في وزارة المالية والجمارك على مستوى كل بلد على حده وعلى مستوى بلدان الخليج مجتمعة.

^(١) تحتوي الوثائق على عدد من الإشارات التي تؤكد حصول صناعة التبغ على مساندة حكومة الولايات المتحدة لجنود أعمالها في منطقة الخليج حول مجموعة كاملة من القضايا، مثل معايير SASO. وتفاوتت الضرائب المفروضة في مصر على أصناف السجائر المحلية بالمقارنة مع الأصناف المستوردة. انظر، على سبيل المثال، خطة فيليب موريس الطويلة الأمد في منطقة شرق أوروبا وبلدان الشرق الأوسط الأفريقية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، لائحة رقم 6294/6142/250006142/PM2، 900000 - 920000، والصورات في بلدان التعاون الخليجي، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، والوثيقة 393/0393/2044440/PM، واجتماع META لثاني عشر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، 1400-28651392/PM20.

- (٣) الاستثمار في تحسين مستوى الضريبة وهيكلها، بوصفها قضية تهم التجارة الأمريكية، وذلك بمعلونة من الحكومة الأمريكية، واستمرار التعاون الوثيق مع البعثات الدبلوماسية الأمريكية في بلدان الخليج لطرح تصورات تحت على التحول إلى ضريبة نوعية بالكلية.
- (٤) محاولة تثبيت أية اقتراحات بزيادة الضريبة، مع النظر في إجراء تعديلات شبه منتظمة في مستوى الضريبة النوعية.

الإجراءات

- (١) إحاطة مدير مكتب الشرق الأوسط في مقر الممثل التجاري للولايات المتحدة بالمطومات (يتم ذلك في ١٥ أيار / مايو)، على أن يتم تقديم إحاطة كتابية خلال شهر أيار / مايو، ومتابعة الأمر بحلول منتصف حزيران / يونيو لضمان وصول التعليمات للبعثات الدبلوماسية الأمريكية في بلدان الخليج بتعزيز جهود الشركة. وبصاحب ذلك بذل جهود مشتركة (بين الشركة والممثلين التجاريين الأمريكيين) لمتابعة ما يتم
- (٢) مع المسؤولين الصحيين والماليين والمسؤولين في الجمرك سواء على مستوى كل بلد على حدة أم على مستوى بلدان الخليج مجتمعة.
- (٣) التماس المساعدة المتجددة من قبل مجلس وزراء الصحة في بلدان الخليج لمفهوم الضريبة النوعية الذي يدعو إلى التطبيق الكلي للنظام النوعي بالمقارنة مع نظام الحد الأدنى للضريبة النوعية المطبق في السعودية (على أن يتم اتخاذ إجراء قبل مؤتمر المجلس المقبل المقرر عقده في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١).
- (٤) مواصلة الجهود في البحرين وقطر وعُمان، بمساعدة من المستشارين الميدانيين والموزعين، للحصول على تأييد المسؤولين في وزارة المالية والجمرك في كل بلد على حدة للتحول إلى تطبيق نظام الضريبة النوعية تطبيقاً كلياً.
- (٥) مقابلة السكرتير العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، وإعادة إحاطته بالمعلومات (ويمكن أن يقرن ذلك بدعوته لمخاطبة مجتمع نيويورك) بغية الحصول على دعمه لنظام الضريبة النوعية الكاملة في لجنة التعاون المالي والاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي (لجنة وزراء المالية).

٥- الاستنتاج

"لقد سعت META حتى الآن لتجنب انكشاف أمرها للمجاورين، ولا سيما المسؤولين في الحكومة، كجماعة ضغط منظمة داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي مهمتها تحدى السلطة الحكومية. لهذا السبب ظلت الإجراءات التي تتخذ في مجال صناعة التبغ تحت مظلة META مقتصرة حتى الآن على الإجراءات المنسقة المتفق عليها بين الأعضاء في META ، ولكن يتم تنفيذها من خلال الموزعين أو أي إئتلافات أخرى بين حلفاء طبيعيين في مجال صناعة التبغ. فأي حملة تحمل توقيع صناعة التبغ من الممكن أن تؤدي إلى امتعاض رسمي وأن تستفز أصحاب القرار بدلا من تهينة مناخ الود المنشود. ويختلف الأمر إذا قامت شركات مختلفة الواحدة تلو الأخرى بحملات متماثلة ولكنها منفصلة".

بشارة بارودي، شركة فيليب موريس، ١٩٩١

إن شركات التبغ المتعددة الجنسيات في الشرق الأوسط لها تاريخ طويل وموثق من التآمر. فقد شكلت سلسلة من الجمعيات التجارية (مثل مجموعة عمل الشرق الأوسط التي سميت فيما بعد بجمعية تبغ الشرق الأوسط، وسائر مجموعات العمل التابعة لها) والتي حاربت اللوائح الصحية بكل ما أوتيت من قوة. وقد نسقت الشركات استراتيجياتها ووضعت خطط عملها ونفذتها بدقة لمحاربة فرض الحظر على الإعلانات، أو فرض قيود على التدخين، أو فرض زيادة في الضرائب، أو إصدار لوائح منظمة لمنتجات التبغ. كما سعت هذه الشركات إلى تهيئة بيئة يتمتع فيها التدخين بقبول اجتماعي. إضافة إلى ذلك سعت هذه الشركات إلى استمالة القيادات الدينية حل تعارض أهدافها مع تعاليم الإسلام.

وحاربت صناعة التبغ أيضاً بشراسة سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى تحديد مستويات القطنان والنيكوتين في السجائر المستوردة في المنطقة، بل عملت على توفير معدات اختبار السجائر الجديدة في عدد من البلدان وتوفير التدريب للعاملين في مجال الاختبار، وفي نفس الوقت معارضة المواصفات المعيارية للاختبار ومحاولة تخفيفها. كما سعت المجموعات المعنية بصناعة التبغ إلى محاربة جميع الاقتراحات المطروحة بزيادة الضرائب على التبغ، ونجحت في أغلب الحالات في تأخير إقرار هذه الزيادات وفي التأثير على الاقتراحات المطروحة بما يخدم مصالح الشركات.

كما مارست صناعة التبغ ضغطاً على الشخصيات السياسية البارزة، وعلى المسؤولين عن وضع المعايير العلمية للتبغ، وعلى وسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك زرعت صناعة التبغ مقالات في الصحف واستمالت منظمات أخرى محايدة لممارسة الضغط من أجل حماية مصالح صناعة التبغ. كما تجسست شركات التبغ على خصومها المحتملين، وتغلغلت في صفوفهم، مثل منظمة الصحة العالمية ومجلس وزراء الصحة في بلدان الخليج، ومن ثم كانت هذه الشركات على أتم استعداد للتصرف بقوة إزاء أية سياسة مقترحة لمحاربة التبغ.

وبالرغم من الجهود التي بذلها المسؤولون عن الصحة العمومية، والسليبيون، والمجموعات المعنية بالصحة العمومية في الشرق الأوسط، ما تزال شركات التبغ المتعددة الجنسيات تضغط بقوة على عملية رسم السياسة المتعلقة بالتبغ في المنطقة. وسوف تواصل صناعة التبغ الترويج على حساب صحة السكان في الشرق الأوسط حتى تحور قواها أو تستأصل شأفتها.